



## ملخص ورقة عمل :

### أوضاع وآفاق تشغيل الشباب على المستويين العربي والدولي الدكتور المهندس / منذر واصف المصري

يشكل موضوع التشغيل أحد العناصر التي تمتد في المكونات المختلفة لمنظومة الموارد البشرية سواء ما يتعلق منها بالعرض من القوى العاملة أو الطلب عليها أو القنوات والروابط بين جانبي العرض والطلب.

ويتأثر التشغيل على المستويين القطري والعربي بالخصائص السكانية في الوطن العربي، ومن أهمها ارتفاع معدل النمو السكاني، وارتفاع نسبة غير المواطنين، وبخاصة غير العرب منهم، في الأقطار الخليجية، وارتفاع نسبة السكان دون سن الخامسة عشرة، وانخفاض نسبة ذوي النشاط الاقتصادي. وفي ضوء ذلك كان لقضايا التشغيل والبطالة في الأقطار العربية مجموعة من الخصائص والسمات، منها ارتفاع المعدل العام للبطالة وبخاصة بين الشباب والإناث، وانخفاض نسبة مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي، وارتفاع أعداد الملتحقين الجدد بسوق العمل في كل عام، وارتفاع نسبة العمالة الوافدة غير العربية، وتراجع معدلات التشغيل في مؤسسات القطاع العام، وانخفاض إنتاجية العامل العربي. هذا بالإضافة إلى ارتفاع حجم القطاع غير النظامي وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وضعف عنصر المواءمة بين نواتج نظم التعليم والتدريب وبين المتطلبات التنموية وحاجات سوق العمل، وبعض السلبيات في العادات والممارسات الاجتماعية من حيث نظرتها لقضايا العمل وقيمه. ومقابل ذلك كله تبدو الحاجة قائمة إلى تعزيز حركية العمالة العربية وانتقالها بين الأقطار العربية، وكذلك التعامل الرشيد والمؤسسي مع هجرة العمالة العربية للدول الأجنبية. وفي هذا المجال يجدر التأكيد ان المؤشر الرئيس ذا العلاقة الأوثق بقضايا التشغيل والبطالة هو النمو الاقتصادي القادر على إيجاد فرص العمل ورفع مستوى المعيشة.

وهناك أربعة مداخل عامة رئيسة للتعامل مع قضايا التشغيل والبطالة، وهي المدخل الاقتصادي الذي يعنى بتحقيق النمو الاقتصادي المناسب وخلق فرص العمل الكافية، والمدخل الاجتماعي والسكاني المرتبط بترشيد النمو السكاني، ومدخل الخدمات والآليات والبرامج الداعمة للتشغيل، ومدخل توطين العمالة العربية وتعريبها.

ويمكن استخلاص مجموعة من الأهداف والتوجهات التي تدعم جهود التشغيل: منها ما يتعلق بالعرض من القوى العاملة كالارتقاء بنظم التعليم والتدريب النظامي وغير النظامي، وتعزيز حركية العمالة العربية وانتقالها بين الأقطار العربية وتطوير الخدمات والتسهيلات الداعمة للتشغيل، وإيلاء عناية خاصة لخدمات التأهيل والتدريب في القطاع غير النظامي وفي المنشآت الصغيرة والمتوسطة. ومنها ما يتعلق بالطلب على القوى العاملة كتقليص العمالة الوافدة غير العربية، وتطوير الثقافة المجتمعية المتعلقة بقيم العمال، والارتقاء ببيئة العمل للعمالة العادية ولذوي الاحتياجات الخاصة في القطاعين النظامي وغير النظامي. وأخيراً، منها ما يتعلق بالقنوات والروابط بين جانبي العرض والطلب كتعزيز دور القطاع الخاص في منظومة الموارد البشرية، والاهتمام بالدراسات والبحوث، وتطوير نظم المعلومات والاستراتيجيات والسياسات والتشريعات ذات العلاقة بمنظومة الموارد البشرية، وتطوير دور المرأة ومشاركتها، والاهتمام بالخدمات الثقافية والإعلامية ذات العلاقة.

**وفيما يلي عرض موجز للآليات والبرامج والإجراءات والخدمات التي يمكن ان يكون لها دور بارز في التشغيل على المستويين القطري والعربي:**

- تطوير وتحديث الاستراتيجيات المعنية بتنمية القوى العاملة والتشغيل.
- وضع مؤشرات لقطاع التعليم والتدريب المهني والتقني تخدم كمرجعيات لقياس العناصر المختلفة للقطاع كما تخدم متطلبات الموازنة مع حاجات سوق العمل والتشغيل.
- الارتقاء بنظم معلومات سوق العمل على المستوى القطري، والعمل على إنشاء شبكة عربية لمعلومات سوق العمل.
- تدريب المدربين وتأهيلهم لينعكس ذلك على الموازنة بين قدرات المتدربين وبين حاجات سوق العمل، وبالتالي تعزيز تشغيلهم والتحاقهم بالعمل.
- تدريب المشرفين ومسؤولي السلامة في مواقع العمل ودعم مساهمتهم في قضايا التشغيل من حيث تدريب المتدربين والعمال الجدد والمساهمة في إعدادهم لممارسة العمل.
- استثمار وتفعيل استخدام التصنيف العربي المعياري للمهن الذي صدر في عام 2008، خدمة للعمالة العربية بشكل عام، وحركيتها وانتقالها بين الأقطار العربية وتشغيلها بشكل خاص.
- وضع تصنيف عربي معياري للتعليم ليشكل لغة موحدة لبناء قواعد البيانات المتعلقة بالبرامج والتخصصات التعليمية، وينعكس على أوضاع التشغيل للشباب على المستويين القطري والعربي.

- تعزيز خدمات البحث والتطوير التي تسبغ العمق المعرفي على قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني من ناحية، وعلى قطاع العمل والتشغيل من ناحية أخرى.
  - تطوير خدمات التشغيل الإلكتروني التي تيسر تشغيل الباحثين عن عمل والتحاقهم بفرص العمل المتاحة، كما تساعد أصحاب العمل على تلبية احتياجاتهم من العمالة المناسبة.
  - إيلاء العناية اللازمة للتشغيل في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وفي القطاع غير النظامي نظراً لأهمية ذلك في استيعاب العمالة، وبخاصة الخريجين الجدد والشباب.
  - الاهتمام بحصول المتدربين في مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني على المهارات اللازمة لتشغيلهم وتحسين فرص العمل أمامهم، بما في ذلك مهارات العمل الأساسية ومهارات الاتصال والمهارات التطويرية والعقلية العليا.
  - العمل على زيادة مساهمة المرأة في سوق العمل وتحسين فرص تشغيلها عن طريق الإعداد والتأهيل المناسبين ومشاركتها في حاكمية نظم التعليم والتدريب المهني والتقني.
  - دعم التشريعات والإجراءات والتسهيلات اللازمة لزيادة تشغيل ذوي الاحتياجات الخاصة.
  - التوسع في خدمات حاضنات الأعمال وتطويرها للمساهمة في دعم التشغيل وتوفير فرص العمل.
  - تطوير المعايير المهنية التي تستخدم كمراجع قياسية لتقييم قدرات الفرد وأدائه، والتي تساهم في دعم جهود التشغيل ومتطلبات الانتقال من عمل لآخر.
  - تنظيم تنقل القوى العاملة العربية بين الأقطار العربية وهجرتها للدول الأجنبية، بما يخدم قضايا تشغيلها من ناحية وقضايا الاقتصاد العربي من ناحية أخرى.
- ولا يكتمل الحديث عن التشغيل دون تناول أثر العولمة والاقتصاد المعرفي عليه، من حيث تسارع وتيرة التطورات العلمية، ونمو عنصر التنافسية والمستويات والإنتاجية، والتوجه إلى اقتصاد السوق والاقتصاد المعرفي، وازدياد حركية العمالة داخل التكتلات الاقتصادية، ونمو قطاع الخدمات، والحاجة لتطوير نظم تنمية الموارد البشرية وزيادة مواءمتها مع سوق العمل بما يدعم جهود التشغيل وبخاصة للشباب والخريجين الجدد، كما يدعم رفع إنتاجية العامل وتنافسيته وامتلاك القدرات والمهارات المتنوعة اللازمة للعمل.

وأخيراً لا بد من الإشارة إلى أهمية توافر عنصر المواطنة في نظم التعليم والتدريب المهني والتقني لدعم جهود التشغيل لخريجي هذه النظم، وهم من الشباب في العادة. ويمكن القول أن هناك ثلاثة أنواع من المواطنة هي:

- المواطنة الكمية التي تعنى بأن يكون حجم نواتج نظم التعليم والتدريب وأعداد الخريجين متوافقاً مع حاجات مجالات العمل. ومما يساهم في تحقيق هذا النوع من المواطنة توافر نظم معلومات الموارد البشرية، بالإضافة إلى خدمات التوجيه والإرشاد والتوظيف والتشغيل.
  - المواطنة النوعية التي تعنى بأن تكون الكفايات التي يملكها الخريج من حيث مستوى أدائه فيها متوافقة مع متطلبات العمل. ومما يساهم في تحقيق المواطنة النوعية جودة النظم والمناهج والتسهيلات المستخدمة في التعليم والتدريب، وكفاءة المعلمين والمدربين، وتطور نظم الفحوص والشهادات وتقييم الخريجين.
  - المواطنة التنوعية التي تعنى بالتجاوب مع التطورات والتغيرات التي تطرأ في سوق العمل، والتي تستدعي استحداث أو تعديل أو تبديل البرامج والتخصصات التعليمية والتدريبية حسب الحاجة.
- ومما هو جدير بالذكر أن هناك مجموعة من الأدوات العامة التي تساهم في تحقيق المواطنة بأنواعها المختلفة، منها التخطيط السليم والسياسات والتشريعات المناسبة، والإدارة والحاكمة المتطورة، والتمويل الكافي، وخدمات الإعلام والتوعية، بالإضافة إلى الدراسات والبحوث ذات العلاقة.

\* \* \* \* \*